مدير مكتب رئاسة الجمهورية رئيس جهاز الامن القومي لـ«الميثاق»:

نجاح العمليات الأمنية وراء استسلام عناصر القاعدة

أكد رئيس جهاز الأمن القومي علي محمد الآنسي أن الدولة انتهجت إجراءات وسياسات تعمل بشكل متوازٍ في المجالات التربوية والثقافية والإعلامية والقانونية والأمنية والتنموية لتأمين وحماية الشباب من الانزلاق وراء الأفكار والدعوات المتطرفة.

وأشار الآنسي إلى أن الاعتماد على سياسات أمنية عالية الكفاءة وتنفيذ عمليات نوعية ضد العناصر الإرهابية في غاية الأهمية، إلا أنه لا يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة دون القضاء على البيئة التي تمكن تلك العناصر من العودة لممارسة نشاطها أو إعادة إنتاجه بطرق مختلفة..

تفاصيل في سياق الحديث التالي:

حوار: محمد أنعم

عملية «لودر» نجحت والأجهزة الأمنية تلاحق بقية الإرهابيين

الدولة انتهجت إجراءات وسياسات لحماية الشباب من المتطرفين

اليمن لديها تنسيق إقليمي ودولي لمكافحة الإرهاب

□ **إلى أين وصلت جهود اليمن في مكافحة الإرهاب؟**

- اليمن من أوائل الدول التي أدركت مخاطر الجماعات المتطرفة ومدى خطورة الأعمال والنشاطات الارهابية التي تقوم بها سواء على المستوى الفكري أو في تنفيذ عمليات إرهابية أضرت بالأمن والاستقرار، وقد بذلت بلادنا جهوداً ملموسة للحد من العمليات الارهابية والانشطة المرتبطة بها سواء من خلال تعاملها مع هذه الظاهرة من خلال الاطر الداخلية الأمنية الثنائية أو من خلال تعاونها مع المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، إدراكاً من الجمهورية اليمنية بأن الإرهاب لم يعد مجرد مشكلة محلية أو أنه يمثل تحدياً لدولة بعينها دون الدول الأخرى، بل بات يشكل معضلة دولية مركبة (سياسية - أمنية - اجتماعية- اقتصادية) تثير قلق المجتمع الدولي بعد أن تعددت وسائل الارهابيين ومناطق نشاطهم لتتجاوز الحدود الوطنية والاقليمية، مما يستدعي تعاوناً وتنسيقاً على المستويين الاقليمي والدولي من أجل مكافحة الارهاب وحل الاشكاليات والتحديات التي تمثل مناخات خصبة للإرهاب والأفكار المتطرفة.

وقد انطلقت الحكومة اليمنية من قناعة مفادها أن اعتماد سياسات أمنية عالية الكفاءة وتنفيذ عمليات نوعية ضد العناصر الارهابية أمرٌ في غاية الأهمية، إلا أن الاكتفاء بذلك لن يحقق الاهداف المرجوة والمتمثلة في خلق بيئة لا تمكن تلك العناصر من العودة الى ممارسة أنشطتها الارهابية سواءً في اليمن أو في أية دولة أخرى، أو إعادة إنتاجها بطرق ووسائل مختلفة، ولهذا انتهجت الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعمل وبشكل متوازٍ في المجالات (التربوية، الاعلامية، الثقافية، القانونية، التنموية، الامنية) لتأمين وحماية الشباب من الانزلاق وراء الأفكار والدعوات المتطرفة.

المواطنون ينبذون القاعدة لمخالفة أفكارهم لتعاليم ديننا الإسلامي

تطبيق القانون

□ **ماذا عن المواجهات الاخيرة في لودر.. وهل تم القبض على عناصر القاعدة؟**

- جهود ملاحقة القاعدة مستمرة ولم تتوقف سواء في الجانب الامني والاستخباري أو الجوانب الاخرى التي أشرنا اليها مسبقاً، وما تقوم به الحكومة من إجراءات ضد عناصر القاعدة هو تطبيق للقانون ولا يمكن لأية حكومة أن تتغاضى عن العناصر التي تسعى للإخلال بالأمن والسكينة العامة، فالدستور والقوانين واستقرار المجتمع تلزم السلطات الاضطلاع بأدوارها، والحكومة اليمنية لم تسع الى هذه المواجهة وإنما فرضتها العناصر الارهابية وكان من الواجب والضروري مواجهتها.. وعموماً فقد أسفرت العمليات الأمنية في مديرية لودر عن قتل عدد من العناصر الارهابية والقبض على أخرى والملاحقات الأمنية لمن تبقى منهم مستمرة.

مبادرة ودلالات

□ **ما أبعاد استسلام عدد من عناصر القاعدة وأهمية المعلومات التي أدلوا بها للأجهزة الأمنية؟**

إجراءات الحكومة ضد الارهابيين دستورية لحماية الأمن والاستقرار

صفوف تنظيم القاعدة أصبحت مخلخلة

- أود أن أؤكد على أمر مهم وهو أن تسليم بعض العناصر أنفسهم كان بمبادرة ذاتية منهم بعد أن عايشوا بأنفسهم وعن قُرب نشاط التنظيم وتأكدت لهم الأهداف الدنيئة التي يسعى التنظيم الى تحقيقها وعموماً هناك أبعاد ودلالات عدة لاستسلام عدد من عناصر القاعدة المغرر بهم، منها:

١- جدية ونجاح الاجراءات الأمنية والاستخبارية الموجهة ضد عناصر القاعدة، والمرونة التي تتعامل بها السلطات مع العناصر التي تقوم بتسليم نفسها.

٢- وجود خلخلة في صفوف ودعوة التنظيم، الامر الذي دفع البعض منهم الى تسليم أنفسهم ودعوة الآخرين الى اتباع نفس الخطوات التي قاموا بها.

٣- المراجعة التي قامت بها العناصر التي سلمت نفسها للأفكار الخاطئة التي كانت تعتقد صحتها، والعودة الى جادة الصواب وتسليم أنفسهم والتخلي عن الشعارات التي ترفعها تلك العناصر الارهابية وتسعى من خلالها الى تجنيد المزيد من الأشخاص المغرر بهم.

٤- نبذ المواطنين لعناصر القاعدة كون أفكارهم تتعارض مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف والعادات والأعراف اليمنية النبيلة المثالية التي ترفض قطع الطريق وإيذاء المستأمَنين وإقلاق الأمن والسكينة العامة.□

هزيمة ساحقة تُمنى بها عناصر القاعدة في لودر

التحقيقات تكشف عن تنسيق بين القاعدة والحراك الانفصالي لضرب الأمن والاستقرار بأبين

■ طهَّرت الحملة الأمنية مدينة لودر من العناصر الإرهابية وتواصل ملاحقة الفارين في المناطق المحيطة بالمدينة وعلى مستوى المديرية بعد أن مُنوا بهزيمة ساحقة.

وبهذا الخصوص أكدت وزارة الداخلية أنها حتى أمس الأحد استطاعت إلقاء القبض على ١٤شخصاً ممن يشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة وذلك خلال عملية تمشيط تقوم بها قوات الأمن وبتعاون المواطنين من أبناء لودر.

إلى ذلك تم إلقاء القبض على الارهابي المدعو صالح عبدالله الدباني احد المطلوبين أمنياً ضمن الذين شاركوا في الاعتداء على عدد من النقاط الأمنية والعسكرية بمدينة لودر وذلك بعد اعتدائه على نقطة أمنية الخميس وأثناء محاولته الهروب على دراجة نارية.

كما تم إلقاء القبض على عنصر آخر من المشتبهين بالانتماء لـ"القاعدة" ويدعى "حسين عيضه" وقد وجدت أجهزة الأمن في منزله متارس كان يستخدمها الارهابيون للاعتداء على رجال الأمن بعد الكمين الغادر الذي تعرض له جنود الأمن.

وتم أيضاً ضبط أحد المشتبه بانتمائهم لعناصر القاعدة يحمل جنسية عربية، في عقبة ثرة بمديرية مكيراس يدعى (جابر علي القيفي) اثناء قدومه على متن دراجه ناريه من مديرية لودر.

وفي سياق متصل تم ضبط مهندس ميكانيكي في مديرية لودر وبحوزته معدات لسيارة تابعة لأمن لودر أحرقتها عناصر القاعدة في وقت سابق.

إلى ذلك أكدت وزارة الداخلية أنها لن تتهاون مع الإرهابيين أبداً وستواصل تعقب الفارين الى جحورهم على مدار الساعة..مشيرة الى انها نشرت عدداً من النقاط الامنية التي تتحكم بإغلاق المديرية لشل حركة الارهابيين واجبارهم على الاستسلام لأجهزة الدولة ولا خيار ثانياً أمامهم.

هذا وقد أكد مصدر أمني مسئول تورط القاعدة وعناصر الانفصال في الاعتداءات الارهابية التي استهدفت ابناء القوات المسلحة والامن.. مشيراً الى ان التحقيقات التي اجريت مع الارهابيين كشفت عن تنسيق مشترك بينهم لضرب الامن والاستقرار في أبين.

مشيراً إلى ان ذلك التنسيق قد ظهر في أحداث لودر أواخر الشهر الماضي، حيث قدمت عناصر انفصالية من يافع ومناطق اخرى من أبين لمؤازرة العناصر الارهابية من تنظيم القاعدة..□

30٪ من اللجان الاشرافية والأساسية للمرأة

تسليم أسماء لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين نهاية سبتمبر

أقرت اللجنة التنفيذية المشتركة المشكَّلة من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ووزارة التربية والتعليم أن تقوم الوزارة بتسليم أسماء وبيانات اللجان الاشرافية والاساسية يوم ٢٠ سبتمبر الجاري، وكذا تسليم اسماء وبيانات اللجان الفرعية يوم ٢٧ من نفس الشهر.

واطلعت اللجنة التنفيذية المشتركة في اجتماعها السبت برئاسة عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الشئون والتخطيط والشئون الفنية الدكتور محمد عبدالله السياني، على آلية التنفيذية لتشكيل اللجان الانتخابية الاشرافية والاساسية والفرعية لتنفيذ مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين، والمقرة من اللجنة الاشرافية العليا المتضمنة الادوار والوظائف الرئيسية الخاصة بالجهتين والشروط القانونية والمعايير الخاصة باختيار المشاركين في تلك اللجان.

كما أقرت الاجراءات التفصيلية والفريق الفني المشترك لتنفيذ الآلية وكذا المواعيد الزمنية لتنفيذها.

ومن بين معايير المفاضلة المقترحة من وزارة التربية والتعليم مراعاة النسبة الخاصة بمشاركة المرأة في اللجان الاشرافية والاساسية وبما يقارب نسبة ٣٠٪.

هذا وكانت اللجنة التنفيذية المشتركة المشكلة من اللجنة العليا للانتخابات ووزارة التربية والتعليم عقدت اجتماعها السبت برئاسة عضو اللجنة العليا رئيس قطاع شئون التخطيط والشئون الفنية الدكتور محمد عبدالله السياني.. حيث اطلعت على الآلية التنفيذية لتشكيل اللجان الانتخابية (الإشرافية والأساسية والفرعية) لتنفيذ مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠١٠م، والمقرة من اللجنة الإشرافية العليا المتضمن الأدوار والوظائف الرئيسية الخاصة بالجهتين القانونية والمعايير الخاصة باختيار المشاركين في تلك اللجان.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة التنفيذية المشتركة الإجراءات التفصيلية والفريق الفني المشترك لتنفيذ الآلية وكذا المواعيد الزمنية لتنفيذها.

كما أقرت أن تقوم وزارة التربية بتسليم أسماء وبيانات اللجان الإشرافية والأساسية يوم الاثنين الموافق ٢٠ سبتمبر الجاري، وكذا تسليم أسماء وبيانات اللجان الفرعية يوم الاثنين الموافق ٢٧ من نفس الشهر.

وفيما يلي الشروط القانونية والمعايير الخاصة باختيار المشاركين في تلك اللجان:-

١ - أن يكون يمنياً .

٢ - أن لا يقلّ سنه عن ٢١ عاماً بالنسبة للعضو وعن ٢٥ عاما بالنسبة للرئيس.

٣ - أن يكون رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية من حملة الشهادة الجامعية على الأقل وأن يكون رؤساء وأعضاء اللجان الأساسية والفرعية من حملة الشهادة الثانوية على الأقل.

٤- أن يكون مستقيم الخلق والسلوك وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي نهائي في أية جريمة من جرائم الانتخابات أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

أما بالنسبة لمعايير المفاضلة والمقترحة من وزارة التربية والتعليم فهي كما يلي:-

١ - يتم اختيار رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية من شاغلي الوظائف العليا بالوزارة والمحافظات.

٢ - يتم اختيار رؤساء وأعضاء اللجان الأساسية من شاغلي الوظائف القيادية بالمناطق والمديريات.

٣ - تعطى الأولوية للمنتسبين للوزارة في نطاق الدائرة الانتخابية النيابية أو المديرية.

٤ - تراعي النسبة الخاصة بمشاركة المرأة في اللجان الإشرافية والأساسية وبما يقارب نسبة ٣٠٪.

٥ - تشكل اللجان الفرعية من العاملين في المدارس الواقعة في نطاق المركز الانتخابي ما أمكن ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية ومعايير المفاضلة المقترحة من الوزارة وبما يضمن التوفيق بين العملية التعليمية وتنفيذ إجراءات عملية مراجعة الجداول.

٦ - في حالة وجود عجز في بعض المراكز يراعى عند تطبيق البند السابق رقم (٥) تغطية العجز الحاصل من العاملين في التربية ضمن نطاق المديرية أو الدائرة الانتخابية ما لم فمن المديرية الأقرب وينطبق ذلك على المحافظة الأقرب.

٧ - المراكز الانتخابية التي تقع مقراتها في (مستوصف - مستشفى - مؤسسة حكومية - مدارس أهلية .. إلخ) تشكل اللجان فيها من العاملين في التربية في نطاق المركز ما أمكن أو من فائض المديرية أو الدائرة الانتخابية التي يقع في نطاقها المركز الانتخابي وبنفس الشروط والمعايير الواردة أعلاه.□

ما هي بدائل الحوار!!؟

عبدالولي المذابي

■ كشف ناطق المشترك عن استعدادات مكثفة لعرقلة الحوار وتعطيل تنفيذ اتفاق فبراير من جانب أحزاب المشترك ضمن سلسلة من التعقيدات تهدف في مجملها الى تعطيل إجراء الانتخابات من خلال العمل على نسف البنود الثلاثة للاتفاق.

وبحسب تصريح ناطق المشترك محمد صالح القباطي لصحيفة المصدر فإن أولى الأزمات التي يعتزمون تفجيرها هي قضية اللجنة العليا للانتخابات، والتي اعتبرها غير شرعية مستشهداً برأي المعهد الديمقراطي الامريكي، وقال إن قرارها بتكليف التربويين بإنجاز مرحلة القيد والتسجيل يمثل مغامرة خطيرة تلقي بظلالها على عملية التهيئة للحوار الوطني الشامل..ويبدو جلياً أن «المشترك» قرر أن يلعب لعبة الوقت مع الحزب الحاكم لإثنائه عن السير باتجاه إنجاز الاستحقاقات الدستورية، ويطالب بأن تظل قضية تشكيل لجنة الانتخابات رهن الحوار رغم أنها تشكلت بنسب متفاوتة بين المؤتمر والمشترك، وتم إضافة عضوين من المشترك اليها قبيل الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م تنفيذاً لوثيقة اتفاق المبادئ لضمان انتخابات نزيهة وشفافة وآمنة، والتي تضمنت أيضاً تشكيل إعادة لجنة الانتخابات من القضاة بحسب شروط المشترك الذي انقلب على هذا البند مجدداً بعد الانتخابات لتبدأ أزمة جديدة حول هذه اللجنة، رغم صدور قرار جمهوري بإعادة تشكيلها بعد انتهاء مدة اللجنة السابقة تنفيذاً لاتفاق الاحزاب، ولكن المشترك فضَّل الاحتفاظ بهذه القضية كقنبلة موقوتة صالحة للتفجير في أية مناسبة.

الأزمة الاخرى التي كشف عنها ناطق المشترك هي الالتفاف على بنود اتفاق فبراير والتمسك ببنود وثيقة الإنقاذ التي أعدها المشترك منفرداً ولم يكن المؤتمر وحلفاؤه أطرافاً فيها، كما أنهم لم يوافقوا عليها، ويبرر ناطق المشترك لاعتماد هذه الوثيقة وبنودها بمبررات عارية من المنطق، رغم أن التوافق بين الطرفين في يوليو تم على أساس أن اتفاق فبراير هو المرجعية..تصريحات ناطق المشترك القباطي بدت متشنجة وكشفت عن نوايا سيئة تجاه المؤتمر الشعبي العام من خلال تفسير كل مواقفه في إطار نظرية المؤامرة، وهو موقف لايخدم التهيئة للحوار.

ففي حين يعتبر المؤتمر أن حسن النوايا سيؤدي الى تجاوز الكثير من الاشكالات- بحسب أمينه العام عبدربه منصور هادي- يتجاهل ناطق المشترك محمد القباطي أهمية حسن النوايا معتبراً أن الواقع اكبر من حسن النوايا وأن الواقع هو الذي فرض الحوار.

هذه المفارقة العجيبة تدل على قصور في الفهم لدى قيادات المشترك، فإذا لم تتوافر النية الحسنة فلا فائدة من الحوار لأنه سيتحول من حل إلى أزمة تنتج المزيد من الأزمات.

ومن المؤسف أن مواقف المشترك من الحوار وشروطه التعجيزية المستمرة حولت الحوار بالفعل الى أزمة كبيرة تارة حول المواضيع وأخرى حول المواعيد، والاسماء ومكان التحاور والاجراءات البروتوكولية وغير ذلك من أساليب استهلاك الوقت بعيداً عن تحقيق المصلحة الوطنية.

وإذا كان المشترك يتجاهل أهمية حسن النوايا في تحقيق النتائج المرجوة من الحوار فهذا دليل على أنه لم يحقق أي تقدم في مواقفه ولايزال يتمترس في الخنادق المحصنة بالشكوك دون أي تحسن في نواياه أو قناعاته تجاه حل أية مشكلة بالحوار.

نظرية المؤامرة التي تسيطر على فكر المشترك هي البديل الافتراضي لحسن النوايا، وهو ما يؤكده القباطي في تصريحه مجيباً على سؤال إقرار الوثيقة النهائية بالقول: «اعتقد أن هناك توجهاً من قبل الاخوة في المؤتمر بحصر المسألة بلجنة الثلاثين كبديل عن اللجنة المشتركة، وبالتأكيد نحن متنبهون لذلك»..ويلاحظ من خلال هذه الاجابة أن ناطق المشترك هو الذي «اعتقد» أن المؤتمر لديه توجه معين، وهو أيضاً الذي اتخذ موقفاً مسبقاً «بالتأكيد نحن متنبهون لذلك»، فيما المؤتمر لم يحدد موقفه حتى الآن من كل هذا، وهو ما يؤكد سيطرة نظرية المؤامرة على فكر المشترك.. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما البديل لدى أحزاب المشترك عن الحوار؟ باعتبار أن هذا التفكير لن يفضي حتماً إلى نجاح الحوار.□